

في شهريّ نوفمبر/تشرين الثاني الحركات والحقوق ومبادئ يوغياكارتا بقلم سكوت لونغ

1992

في عام 1992 كان القمع في رومانيا تركة قوية الذكرى في الأذهان، والحرمان حقيقة قائمة، وأي ألفة من أي نوع توجب عليها أن تبقى وتعيش في أي مجال من الخصوصية عساها تتوصل إليه. وفي شهر نوفمبر/تشرين الثاني من ذلك العام في مدينة تيميسوارا، قابل كيبريان سي، في عامه الأخير بالمدرسة الثانوية، ماريان إم، الأكبر منه بعامين. والاثنتان رجلان... ونشأت بينهما علاقة حب.¹

وفي عام 1989 كانت تيميسوارا في ثورة ضد الدكتاتور تشاوشيسكو، ثم سُفكت الدماء على الثلج. ثم وبعد ثلاثة أعوام كان الشك والشرطة ما زالا قائمين. ووشت شقيقة كيبريان بالاثنتين. واتهمهما الادعاء في يناير/كانون الثاني 1993 بـ"علاقات جنسية مع شخص من نفس الجنس".

أطلق عليّ محققو الادعاء لقب "عاهرة" مراراً... واعترف ماريان بكل شيء أثناء التحقيق. وحاولت أن أنكر الأمر، حتى أطلعوني على دفتر يومياتي، الذي جلبته شقيقتي إلى الشرطة. ثم أدركت أنني سأفقد كل شيء.²

كانت هذه هي ذكريات كيبريان. أعطت شرطة تيميسوارا اسميهما وصورهما إلى الصحافة، وأطلقت على كيبريان لقب "خطر على المجتمع":

انظروا إلى الحقائق وخذوا في الحسبان سن المتهمين. ستبقون مدهولين مما كانا قادرين على إتيانه... [لدى اعتقالهما] أنكر الاثنان الجريمة... لكن بعد التحقيق وتقرير الطبيب الشرعي، اتضح أنها قضية نموذجية للشذوذ الجنسي.³

¹ قام المؤلف بالتحقيق في هذه القضية في يناير/كانون الثاني 1993، وقابل أفراد من العائلتين والشرطة والادعاء. وقابل الضحيتين قبل وبعد محاكمتهما، التي حضرها في يونيو/حزيران 1993.

² كيبريان سي، شهادة أمام محكمة حقوق الإنسان الدولية الخاصة بالانتهاكات ضد الأقليات الجنسية، من تنظيم لجنة المثليين والمثليات لحقوق الإنسان، 17 أكتوبر/تشرين الأول 1995، على: www.ighrc.org/files/ighrc/reports/Tribunal.pdf وأقوال كيبريان سي التالية من نفس المصدر.

وتم حبس الاثنين لشهور منفصلين، ولم تتمكن أسرة كل منهما من الزيارة. واغتصب النزلاء كل منهما لأن الحراس أعلنوا أنهما مثليان. ويذكر كيبريان أن "ذات مرة أثناء المراسم الدينية في الإصلاحية قام ماريان بتقبيل الصليب، باعتباره شخص مؤمن. ولدى عودته إلى الزنزانة، قام من معه من نزلاء بضربه لأنه دنس الصليب".

وأدانت إحدى المحاكم الاثنين في يونيو/حزيران 1993، لكن - جزئياً بسبب الضغوط الأجنبية - تم إيقاف تنفيذ الأحكام بالسجن.

ولاحقتها الكراهية. طردت المدرسة كيبريان... ولم يعثر ماريان على وظيفة. وفي يونيو/حزيران 1995 قام ماريان إم. بالانتحار. ولم تعثر أمه على جثته إلا بعد أسابيع. أما كيبريان فقد غادر رومانيا وحصل على اللجوء في دولة أخرى.

2006

حقوق الإنسان منظومة من القانون: المعاهدات والفقهاء القانونيون... الأحكام القانونية وأحكام المحاكم السابقة. وبالنظر إلى ستين عاماً منذ بدأ هذا النظام، بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يبدو أن بنية هذه المنظومة هي أحد الأعمال الكبرى في القرن العشرين.

إلا أنه في عام 1948 كان القليلون بإمكانهم تخيل أن المنظومة سوف تكتسب مع مرور الوقت صلابة القوانين. ففي ذلك الحين بدأ الإعلان كأنه ليس مجموعة من المعايير القانونية، بل هو توبيخ يوتوبي مثالي لأشكال الظلم والجور القائمة، دون سلطة إنفاذ أو سلطة تخص هذا النظام. وببطء شديد بدأت مبادئ حقوق الإنسان تكتسب القوة وتتخذ شكل القانون، وتفي بالتوقع بأنها ستحمي، لا أن تنتقد فقط.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2006 تجمع 16 خبيراً في القانون الدولي لحقوق الإنسان في يوغياكارتا بأندونيسيا لمناقشة الجنوسة والنوع الجنسي وحقوق الإنسان. ومن بينهم المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمجلس حقوق الإنسان، وأربعة أعضاء حاليين وسابقين في هيئات أممية، وعضو باللجنة

³ انظر: Gigi Horodina, "Anuntul misterios," *Tim-Polis*, February 1993 مقتبسة من كل من هيومن رايتس ووتش ولجنة المثليين والمثليات لحقوق الإنسان، في: *Public Scandals: Sexual Orientation and Criminal Law in Romania* (New York: Human Rights Watch, 1997) and صفحات 19 و 20.

الكينية الوطنية لحقوق الإنسان، وباحثين ونشطاء من دول الأرجنتين والبرازيل والصين ونيبال ودول أخرى.

وثمره الاجتماع تُدعى "مبادئ يوغياكارتا حول تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتوجه الجنسي وهوية النوع"⁴. وتشمل الوثيقة 29 مبدأ تم تبنيها بالإجماع من قبل الخبراء، بالإضافة إلى توصيات للحكومات والمؤسسات الإقليمية الحكومية والمجتمع المدني والأمم المتحدة ذاتها.

وأدرك الجميع أن الاجتماع هام للغاية بسبب ما يغطيه من موضوعات. إلا أن الهدف منه معياري وليس يوتوبياً مثالياً، وهو تقنين المعروف من أمور: وضع فهم مشترك تم بلوغه على مدى ثلاثة عقود. واستندت المداولات إلى سوابق وممارسات خاصة بآليات وهيئات حقوق الإنسان الدولية، وأيضاً إلى القانون والفقهاء القانوني الوطني من الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا.

وثمة نماذج على مثل هذا التقدم. ففي غياب عهد واحد يغطي حقوق الأشخاص النازحين داخلياً، فقد تجمعت مجموعة خبراء في عام 1998 لوضع مبادئ توجيهية تقود المناهج الخاصة بهذا الموضوع.⁵ واجتماع مماثل أدى إلى ظهور المبادئ التوجيهية الدولية الخاصة بمرض نقص المناعة المكتسبة وحقوق الإنسان الصادرة في عام 1998.⁶ ومثل هذه العمليات تستكشف "الموضوعات الجديدة" كما يُطلق عليها، أو "الثغرات الخاصة بالحماية". والثغرة هي المسافة بين المذكور في قانون حقوق الإنسان من جانب، وما يجب أن يتم فعله على الجانب الآخر.

وتطوف حول مثل هذه التجمعات أشباح لا يبد منها. فعلى الرغم من أن لا أحد ذكر ماريان إم وكبيريان سي، فقد تم تذكرهما على نحو ما. فخلف ما قيل كان تاريخ طويل من الفشل... الأشخاص الذين لم يتمتعوا بحمايات كافية من التعذيب ومن الاعتقال التعسفي ومن مشكلات الصحة والأسرة. وطفّت إلى السطح مجموعتان من الأسئلة:

⁴ تم تنظيم اجتماع الخبراء، الذي انعقد في جامعة مادجا مادا، من قبل الخدمة الدولية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للمشرعين. وترأس الاجتماع سونيا أنوفر كوريا من البرازيل وفينيت مونتاربورن من تايلاند، والأستاذ مايكل أوفيرتي كمقرر للاجتماع وكذلك لعب دوراً هاماً في إعداد مبادئ يوغياكارتا. وتم تمثيل هيو من رايتس ووتش وكذلك ARC في السكرتارية التي تنسق للخبراء والاجتماع. والمبادئ متوافرة على الإنترنت على: www.yogyakartaprinciples.org والوثيقة تم التصديق عليها فيما بعد من قبل ثمانية مقررين خاصين للأمم المتحدة، ومن قبل خبراء حقوقيين ومشرعين تشمل دولهم بتسوانا وكوستاريكا وباكستان وجنوب أفريقيا، والمفوض السامي السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

⁵ انظر المبادئ الدالة للنازحين داخلياً، على: <http://www.unhcr.ch/html/menu2/7/b/principles.htm>

⁶ المبادئ التوجيهية لمرض نقص المناعة المكتسبة وحقوق الإنسان، على: www.data.unaids.org/publications/irc-pub02/jc520-humanrights_en.pdf

- من الذي تُرك خارج دائرة تدابير الحماية القائمة؟
- كيف يمكن منح الأشخاص المحميين قوة حقيقية؟ وكيف يمكن أن نوسع من مجالها مع الاعتراف بأن قوتهم تستند إلى فكرة أنها بالفعل "عالمية"؟

وتطلعت المبادئ قديماً، ووضعت برنامج عمل للدول لضمان المساواة وللتخلص من الإساءات. ويمكن بالفعل رؤيتها وهي تحرز التقدم للأشخاص المثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً، إذ أنها تحولت إلى مجموعة جديدة من المبادئ والمعايير بوعدها أن تصبح مُلزِمة للأطراف.

إلا أنه بالنظر إلى الوراثة - إلى عام 1992 أو 1948 - فقد رأى الخبراء أيضاً التاريخ الحديث لحقوق الإنسان تاريخاً يحوي بدوره ثغرات، وفيها لا تتمتع المعايير بالصلابة والاستمرار. فتدابير الحماية ضد التعذيب، ما إن ثبتت وأصبحت قائمة، يمكن أن تتعرض لتهديد التآكل. فضلاً عن أن المبدأ القانوني والمعياري المجرّد يحتاجان على الدوام إلى أن يتم قياسهما على مقياس الخبرة. والحمايات لا تعني شيئاً ما لم يتم فرض بعض الضغوط على الدوام على مسألة: هل هي تحمي بما يكفي؟ والقوة الدافعة وراء المبادئ، وهي محاولة معرفة إن كان الفهم القائم للقانون يتناسب مع الشكل الحقيقي للانتهاكات، كانت هي الدافع الذي جعل لحقوق الإنسان معنى. وكما قالت المحكمة العليا بجنوب أفريقيا: "الحقوق يجب أن تناسب الأشخاص، لا أن يناسب الأشخاص الحقوق. ويتطلب هذا النظر إلى الحقوق وانتهاكاتها من وجهة نظر تركز على الأشخاص، وليس بناء على معادلة قائمة، ويجب تحليلها في سياقها وليس من منظور تجريدي".⁷

ما ربط بين جانبي الثغرة ما بين المعيار والاحتياج هو الحركة. فحركات حقوق الإنسان تُرى في العادة باعتبارها ملحقة بقانون حقوق الإنسان، والمسؤولون عن التنفيذ يتديلون القائمة. إلا أن ما جعل المبادئ ممكنة هو الضغط المستمر لحركات تمثل المثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً، بعرضها للانتهاكات ومطالبتها بتحريك المؤسسات تجاه منعها. وأثبتت أن القانون لا يرقى إلى مستوى التزاماته، وأشارت إلى السبيل الذي يمكن للقانون أن يرتقي من خلاله.

⁷ التحالف الوطني لمساواة المثليين والمثليات ضد وزير العدل، 1999 [1 جنوب أفريقيا، رقم 112 و114].

"الحركات الاجتماعية" المزعومة ليست مجرد بعض الفاعلين السياسيين، بل متنفسات للخبرة وتروي أنواعاً جديدة من الروايات التي تتطلب ردوداً جديدة من أنظمة حقوق الإنسان وكذلك الحكومات والمجتمعات. ويمكن أن يرى المرء حركات المثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً على أنها تفتح "فضاء مفاهيمياً جديداً"⁸، ينتج معرفة لم يسبق تسجيلها عن كيفية عيش الحيوانات وكيفية وقوع الانتهاكات، مما يعني إعادة إدراك كل من نطاق الحقوق والتوقعات إزاءها. ومبادئ يوغياكارتا لا تقنن فقط المعايير، بل هي تُكثف من معارف الحركات. حتى بالنظر ما بين السطور لعدة مبادئ قليلة منها، يمكننا أن نرى شيئاً من كيفية تحريك الأشخاص من المثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً، لحقوق الإنسان.

الإنكار والاعتراف

المبدأ 3: لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية... وكل ميل جنسي أو هوية جنسية يحددهما المرء بنفسه يكونان جزءاً لا يتجزأ من شخصيته؛ وهذا من أكثر مظاهر تقرير المصير والكرامة والحرية أساسية.

"الاعتراف بالشخصية القانونية" هو بالأساس ضمانة للشخصية القانونية في التقاضي. وظهر هذا الحق في يوغياكارتا بدافع من تاريخ الأشخاص الذين رفض قانونهم أو مجتمعهم الاعتراف بهم لأن هوياتهم المطروحة لا تتفق مع نوعهم الجنسي كما عاشوه. في نيبال عام 2007 على سبيل المثال، تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى أشخاص كثيرين يُعرفون أنفسهم على أنه متيس (اصطلاح محلي للمولودين ذكوراً ويرفضون "الرجولة")... ولم يتمكنوا من الحصول على وظائف أو بيوت وأحياناً لا يستطيعون الذهاب للطبيب لأن الحكومة تحرمهم من هوياتهم الثبوتية المطلوبة.

وقد يرى الكثيرون موقفهم هذا باعتباره عرضاً – ليس فقط بتبعات اقتصادية وقانونية تتمثل في عدم المساواة، بل لكيفية أن الحكومة في نظرها للجنوسة والنوع الجنسي يمكنها أن تمحو فكرة الاختلاف ذاتها.

وحين زار محمود أحمددي نجاد الولايات المتحدة في عام 2007 أثار اضطراباً بقوله: "نحن في إيران... ليس لدينا مثلية جنسية [هامجينسباز، وهو مصطلح مُهين] كما هو الحال في بلدكم... في إيران مثل هذه الأشياء لا توجد على الإطلاق كظاهرة". وعاملت الصحافة الأميركية البيان باعتباره اعتداء غريب من نوعه، لكن لا شيء جديد في هذا. لطالما تقدم رجال السياسة بمزاعم مماثلة.

⁸ انظر: Ron Eyerman and Andrew Jamison, *Social Movements: A Cognitive Approach* (New York: Polity Press) صفحة 55.

فرئيس ناميبيا سام نجوما عتف صحفياً في مقابلة معه وكان قد أثار الموضوع: "لا تكرر هذه الكلمات ثانية [مثلي ومثلية]. فهي غير مقبولة هنا... هذه الكلمات التي تذكرها كلمات غير ناميبية"⁹.

وكان نجوما يدافع عن قانون ناميبيا الذي يحظر السلوك المثلي. وكان خطابه العنيف هذا يحتوي على إشكالية تكرر كثيراً في هذا الموضوع:

- نحن ليس لدينا مثل هؤلاء الأشخاص هنا.
- نحن بحاجة لقوانين ضدهم.

التناقض بين. كلما قال زعماء من منطقة أفريقيا الجنوبية إن المثلية تخيلية وليست قائمة في بلدنا، فإن من يشتبهون بممارستها يتم ضربهم واعتقالهم. والحديث عن المصطلحات الخاصة بهذا الموضوع يلغي الهيئات القائمة بالاحتجاز، والعظام المكسورة والحيوات المحذوفة في هذه القضية. وبيان أحمدى نجاد بدا أكثر صدمة فقط لأن قانون العقوبات الإيراني ينص على عقوبات تصل لعقوبة الإعدام، جراء السلوك المثلي. وكلامه يوحي بانتفاء الظاهرة. وقوانينه تعزز من فكرة وجودها.

إلا أن مبادئ يوغياكارتا ذاتها غير واضحة في ذكرها لهذه الكلمات. فهي تستخدم "مثلية" و"مثلي" و"ذوي التفضيل الجنسي المزدوج" و"المتحولين جنسياً" باقتصاد شديد. وتعامل مؤلفو المبادئ مع الأحوال وليس الهويات: "الميل الجنسي" و"الهوية الجنسية"، وكلها تمنح فسحة من الاحتمال لكونها "معرفة ذاتياً".

ويكاد المرء يرى صانع الكلمات يتجاهل المعرفة العامة القائمة. إلا أن الخبراء آملوا في إدراك أن هذه "الخبرة" ليست "عامة".

وليس ثمة معيار عقلائي من "المصداقية الثقافية" يمكن بموجبه الحكم بأن الكلمات أو الهويات غير منتمة. إلا أن ثمة معيار مستمد من الحكم الذاتي والكرامة يقول بأنه يجب أن يتمكن الناس من تحديد من يكونون بأنفسهم. وفي الولايات المتحدة صدر حكم من المحكمة العليا في عام 2003 يخالف ما جاء في القوانين القائمة ضد السلوك المثلي الطوعي بالقول بأن "حكم الشخص على ذاته يشمل حرية

⁹ مقتبس في: Human Rights Watch and IGLHRC, *More than a Name: State-Sponsored Homophobia and its Consequences in Southern Africa* (New York: Human Rights Watch, 2003)

الفكر والمعتقد والتعبير والسلوك الحميم الخاص".¹⁰ وقالت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إن تعريف المرء لهويته الجنسية "من أكثر عناصر الحكم على الذات أساسية".¹¹

وتحاول مبادئ يوغياكارتا معاملة الجنوسة والنوع الجنسي بأساليب لم يعاملها بهما القانون في الممارسة المألوفة... ليس باعتبارها أشياء تنطوي على الإحراج ويُفضل تركها لحالها، بل باعتبارها مواطن يقوم فيها البشر بفعل أشياء تساعد على تعريفهم لأنفسهم. وينطوي هذا على مفهوم أوسع وأشمل للـ"شخص" الذي هو أساس حقوق الإنسان. وتعمق المبادئ من الحق المألوف بالاعتبار بالإنسان كشخص، وتخلص إلى أن هذا لا ينطوي فقط على الموضوعية القانونية،¹² بل أيضاً تحديد الشخص لمصيره. والاعتراف بهذا أيضاً يعني احترام أن الأشخاص يحددون هوياتهم بطرق مختلفة متنوعة.

ويتكلم أحمدى نجاد عن هامجينسباز، الإهانة الفارسية... منتقياً من قدر الشيء الذي ينكر وجوده. ونجوماً حول كلمة "مثليات" إلى إهانة ضد كل الناميبيات من أنصار المرأة. والقوانين بدورها عليها أن تعمل على المعاقبة أو القمع. وأصبح كيبيريان سي وماريان إم مجرد "قضية نموذجية للسلوك المثلي".

بينما الأشخاص والحركات تحت مختلف الألوية واللافتات يتجمعون للرد. "مثلية" و"مثلي" ومتحول جنسياً هي بعض المصطلحات الأكثر انتشاراً وألفة. في الواقع لا توجد حركة عالمية للمثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً لأنه من غير المثمر محاولة جمع خبرات الأشخاص الخاصة بالنوع الجنسي والجنوسة، والانتهاكات التي يواجهونها، في مصطلح واحد. فهناك أشخاص وحركات تسعى لمختلف الأهداف، وتعرف نفسها في علاقات مختلفة متباينة بهذه المصطلحات. ومبادئ يوغياكارتا تسعى لخلق المساحة لمختلف الأساليب التي يرى بها الناس أنفسهم ويشكلون التضامات والتحالفات.

إلا أنهم يحاولون فعل شيء أعمق. فالمبادئ تعود بنا إلى مصدر جوهرى للحقوق من حيث بدأ التباين وكذا التضامن... إلى الكفاح من أجل الحكم على الذات وتقرير المصير.

¹⁰ قضية لورانس وغارنر ضد تكساس، المحكمة العليا للولايات المتحدة، 539 US (2003).

¹¹ قضية فان كوك ضد ألمانيا، 35968/97، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان 285 (12 يونيو/حزيران 2003)، في 69.

¹² انظر: Manfred Nowak, UN Covenant on Civil and Political Rights: CCPR Commentary (Kehl: N. P. Engel, 1992)، صفحات 282 و283.

الخاص والعام

المبدأ 6: لكل شخص، بصرف النظر عن ميله الجنسي أو هويته الجنسية، الحق في التمتع بالخصوصية دون تدخل تعسفي أو غير قانوني في شؤونه... وعادةً ما يشمل الحق في الخصوصية حق الاختيار بين الكشف أو عدم الكشف عن المعلومات المتصلة بميل الشخص الجنسي أو هويته الجنسية، إضافة إلى القرارات والخيارات المتعلقة بجسد المرء أو بالعلاقات الجنسية الرضائية وغيرها من العلاقات من الآخرين.

حين تم اعتقال كل من ماريان إم وكيريان سي، كانت توجد في أكثر من مائة دولة في شتى أرجاء العالم قوانين ضد الجنس الطوعي بين الرجال البالغين، وأحياناً بين النساء البالغات. وفي بعض الأماكن كان الحظر جزءاً من قانون أو تقاليد دينية. لكن غالبية هذه القوانين كانت مرتبطة بسيادة الدولة المعاصرة.

قانون اللواط في رومانيا على سبيل المثال، ظهر منذ ستين عاماً فقط... في الثلاثينيات، مع تحرك الدولة نحو الفاشية. وفي الستينيات، مع تشديد تشاوشيسكو من دكتاتوريته، تزايدت العقوبات بحق السلوك المثلي بشكل هائل. وبالتالي منعت قوانين قمعية كل وسائل منع الحمل وكذلك الإجهاض، وعرضت النساء لفحوصات منتظمة، مع تشديد عام من الرقابة البوليسية على الحياة الخاصة.¹³

واختلقت الدعاوى الأخلاقية بالأغراض السياسية مع تحول الدولة إلى النظام الشمولي. وفي القرن العشرين استخدمت عدة نظم سياسية قوانين عن السلوك "الخاص" لتوسع وتؤمن من سلطاتها. وحين جرمت حكومة ستالين السوفيتية السلوك المثلي، فإن أحد رجال الادعاء شرح أن أقل خصوصية يُسمح بها يمكن أن تؤدي إلى المعارضة السياسية: "المجرمون" سوف "ينتهجون اللواط" و"بطريقتهم السرية ومنهجهم الداعر، فسوف يظهر نشاط آخر... وهو العمل على إحباط الثورة".¹⁴

وفي الولايات المتحدة منذ الستينيات، أصبح من المألوف أن الحقوق الجنسية والإنجابية تحتاج من القضاء أن يحميها من حكم الأغلبية.¹⁵ ومن هنا فإنه من المدهش أن كثيراً بعد سقوط جدار برلين، ارتبط التعبير عن الجنوسة بالديمقراطية.

¹³ انظر: See Human Rights Watch and IGLHRC *Public Scandals*, and Gail Kligman, *The Politics of Duplicity: Controlling Reproduction in Ceausescu's Romania* (Berkeley: University of California, 1998)

¹⁴ مقتبس من: Vladimir Kozlovsky, *Argo russkoy gomoseksualnoy subkultury: Source Materials* (Benson, Vermont, 1986), p. 154, cited in Human Rights Watch and the International Lesbian and Gay Association – Europe, "We Have the Upper Hand": Freedom of assembly in Russia and the human rights of lesbian, gay, bisexual, and transgender people," June 2007.

¹⁵ كانت معارضة "القوانين المصنوعة على يد القضاة" من نقاط تركيز النشاط ضد الحقوق الإنجابية في الولايات المتحدة منذ السبعينيات (كما كانت ضد حركة الحقوق المدنية بعد قضية براون ضد هيئة التعليم)، وبعد أن فتحت محكمة ماساشوستس الزواج المدني بين المثليات

والمسألة ليست فقط مسألة الحد من سلطات الدكتاتوريات التي نثرت قوانين اللواط من بوخارست إلى فلاديفوستك. فالدولة الشمولية محت الخط الفاصل بين العام والخاص... بينما خلق النشاط من أجل الحقوق الجنسية معرفة جديدة عن المجالين العام والخاص والعلاقة بين المجالين.

وأظهروا أن الحق في الحفاظ على الخصوصية ملتحم بالحق في الإعلان على الملأ، وأن الحق في الإخفاء هو وجه آخر للعملة للحق في الكشف العلني. وفي رومانيا ما بعد عام 1989 أصبح الدفاع عن الخصوصية وحل آليات التدخل من الأمور المهمة. إلا أن الكفاح ضد قانون اللواط القمعي تعين أن يكون عاماً وعلى الملأ لأقصى حد.

ولمدة عشرة أعوام تقريباً من بعد عام 1993، أثناء التحالف مع الضحايا الآخرين لعدم المساواة (الضحايا الإثنيين والدينين)، جلبت الحملة شيئاً جديداً على السياسة الرومانية: الدليل على أن الحقائق الخاصة بالحياة الحميمة الخاصة يمكن أن تمثل قاعدة للمجتمع وللتحرك المجتمعي. وفي عام 2001 ألغى البرلمان أخيراً القانون الذي سمح بحبس كيبريان سي وماريان إم.¹⁶ وبهذا فقد قامت بحماية الحق الخاص أيضاً، وعلى نحو ما كسرت الجدار العازل حول الموضوع. وشهدت الحركة الرومانية بأن الناس لا يمكنهم الاستمتاع بخصوصياتهم دون وجود حريات عامة، وتأمين الديمقراطية يعني إعطاء هذه العلاقات اعتراف مؤسسي.

وحين كانت الديمقراطية هشة في أوروبا الشرقية ما بعد عام 1989، تعرض المثليون والمثليات لهجوم جديد. في روسيا جسد الهجوم على مسيرات المثليين في عام 2006 و2007 تراجعاً في الحقوق السياسية. ومع حمل رجال الشرطة لعصيم في الشوارع، سخر رجال السياسة من المثليين، وقالوا إن عليهم الالتزام بالحرية في الفراش. وعارضت هذا القول مثلية بعد أن خرجت من الحبس: "أحب صديقتي وأريد أن يُسمح لي بقول هذا في بلدي".¹⁷

المساواة والسياسة

وبين المثليين في الولاية عام 2004، واعترفت بالحق في قدر مساوي من الحماية مع التدخل القضائي. إلا أن تشريع ولاية كاليفورنيا الذي صدر في مشروع قانون هو الذي ضمن المساواة للمتزوجين من نفس النوع الجنسي (اعترض عليه الحاكم في عام 2005 وفي 2007). انظر: Human Rights Watch, "Letter Urging Gov. Schwarzenegger to Sign 'The Religious Freedom and Civil Marriage Protection Act 10 سبتمبر/أيلول 2007".

¹⁶ ساعد على هذا القرار ضغوط من المجلس الأوروبي وخاصة الاتحاد الأوروبي - الذي ربط بين إلغاء القانون ودخول رومانيا إلى الاتحاد. إلا المؤسسات فرضت هذه الضغوط جزئياً بسبب ضغوط الجماعات عليها (بالأساس أكسبت، منظمة حقوق المثليين والمثليات الأساسية) من داخل رومانيا.

¹⁷ مقتبس من: Human Rights Watch and ILGA-Europe, "We Have the Upper Hand."

مبدأ 2: لكل إنسان حق التمتع بكافة حقوق الإنسان دون أي تمييز بسبب الميل الجنسي أو الهوية الجنسية... ويمكن أن يترافق التمييز بسبب الميل الجنسي أو الهوية الجنسية مع التمييز لأسباب أخرى (بل هو مترافق معها عادةً)، كالتمييز بسبب نوع الجنس (الجنس)، أو العنصر، أو السن، أو الدين، أو الإعاقة، أو الوضع الصحي والاجتماعي.

مع سقوط الدكتاتوريات في أوروبا وأميركا اللاتينية في التسعينيات، سقطت قوانين اللواط بدورها. لكن في عام 2007 ما زال يوجد في العالم 85 قانوناً للواط.¹⁸ وكلها جميعاً تقريباً هي ميراث العهد الاستعماري.

المستعمرون البيض وضعوا في تشريعاتهم اللامساواة وخلقوا فئات تخضع للتمييز والفصل مما أثر بشكل قوي على الحقوق. ورأى حُكام الاستعمار أن الأحوال الجنسية "المحلية" وحشية وتتطلب التقيد الدائم. وساعدت القوانين القائمة بحقها في وضع الأشخاص الخاضعين لها عرضة للوصم بالعار والمراقبة.

وقد فرضت بريطانيا العظمى قانون لواط على الهند في عام 1837.¹⁹ وجرم قانون العقوبات الهندي – وهو تجربة إمبريالية هائلة في جعل الأراضي المحتلة تخضع لقانون الغرب المقنن – "الشبق غير الطبيعي". وانتشر هذا الحكم القانوني إلى مستعمرات أخرى. واليوم فإن الهند وبنغلاديش وسنغافورة وماليزيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا من بين ورثة هذا القانون.²⁰ وفرض المستعمرون الآخرون – الفرنسيون والهولنديون والألمان – قوانين العقوبات الخاصة بهم بخصوص السلوك المثلي.

إلا أنه بعد 50 عاماً على الكفاح ضد الاستعمار من أجل التحرير، ظلت القوانين باقية. ويدافع الزعماء الجامايكيون عن قانون مُستورد عن "النسول" باعتباره لصيق بثقافتهم. وما زالت الحكومة

¹⁸ المسح الأوسع هو لدانيل أوتسون، في: "A world State-Sponsored Homophobic International Lesbian and Gay Association," 2007 survey of laws prohibiting same sex activity between consenting adults," إلا أن بسبب تطبيق قوانين كثيرة وتفسيرات قانونية لمنطوقها فما زال من غير الواضح لمن هم بالخارج وفضفاض لمن بالداخل، فيستحيل الإجماع على رقم دقيق.

¹⁹ يستند هذا الجزء كثيراً إلى بحث غير منشور بعد لألوك غويتا من هيومن رايتس ووتش، وهو يعمل الآن بالمحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا، انظر أيضاً: Martin L. Friedland, "Codification in the Commonwealth: Earlier Efforts," *Criminal Law Journal*, Vol. 2 (1), 1990

²⁰ تعرض المستوطنون الإنجليز في شرق أفريقيا بالشرح للغرض من القانون حين تم تقديمه، احتجاجاً على سياسة وضع "الرجال البيض تحت قوانين مقصود بها الشعوب الملونة المحكومة حكماً استبدادياً". فريدلاند، "تقنين الكومنولث" صفحة 13.

الهندية تؤكد في المحكمة أن النص الفيكتوري المتبقي بخصوص نواب الملك قد ألغي.²¹ وفي أماكن كثيرة قدمت القوانين القديمة لزعماء ما بعد الاستعمار دعامة مريحة لسلطة الدولة الكسيحة.

لكن:

المجتمع الديمقراطي العالمي الذي يهتم برعاياه والمتمتع بالمساواة والأخاء يقبل بالجميع ويقبل بالأشخاص على حالهم... واحترام حقوق الإنسان يتطلب التأكيد على خصوصية الذات وليس نكرانها... وثمة حاجة للتأكيد على شخصية مجتمعنا باعتباره مجتمع يستند إلى التسامح والاحترام المتبادل.²²

وكانت تلك هي المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا عام 2005، تقرر المساواة في الاعتراف بالعلاقات بين المثليين وبين المثليات في القانون. وفي عام 1996 كانت المحكمة الدستورية الجنوب أفريقية أول محكمة في العالم تضمن التوجه الجنسي باعتباره من الأمور المشمولة بالحماية. وجاء هذا عبر حملات مطولة للنشطاء، وكانوا أيضاً من قدامى النشطاء في الحركة المناهضة للأبارتيد. وتم هذا في دولة حيث كان تجريم الجنس – سواء بين إثنين مختلفة أو نفس الجنس – من أسس حكم الأبارتيد العنصري.

وسجل جنوب أفريقيا منذ عام 1996 ممتلئ بالفشل في الدفاع عن حقوق الإنسان (بما في ذلك حقوق المثليين والمثليات وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً) في الميادين الدولية، والفشل في جعلها ذات معنى في الداخل. ويشير مقتل ثلاث مثليات سود في جنوب أفريقيا في عام 2007 إلى استمرار التحيزات ضدهن في أماكن يتحول فيها الفقر الذي لا حل له إلى عنف.

إلا أن جنوب أفريقيا ما زالت تُظهر أن الحقوق الجنسية وحقوق النوع الجنسي لا تحيد عن مسار تحديد المصير في فترة ما بعد الاستعمار. وجاء التأثير الذي جعل دستورها التقدمي ممكناً من امتداد كفاحها من أجل التحرير، والطريقة التي انخرط بها المجتمع بأكمله، حتى تم قبول التحرير على صعيد معانٍ كثيرة مختلفة. وتعين أن تستوعب الوثيقة أشكالاً معقدة من التمييز، وكذلك جوانب اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من امتداد الحقوق على الورق.

²¹ انظر: Arvind Narrain and Brototi Dutta, Naz Foundation International, "Male-to-male sex, and sexuality minorities in South

Asia: An analysis of the politico-legal framework," 2006 صفحات 26 و 27.

²² وزير الشؤون الداخلية وآخرون ضد فوري وبونثيس وآخرون، المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا، CCT 10/05 في 61 و 60.

ويحب نشطاء الحقوق الخاصة بالمتليين والمتليات في جميع أنحاء العالم إلى مثال جنوب أفريقيا وكأنه يمكن نقله وتطبيقه في زيمبابوي أو الولايات المتحدة، كما حمل المستعمرون قوانينهم كأنها ضمن متاعهم. وليس هذا هو الدرس المستفاد. بل المستفاد هو معرفة كيفية الكفاح من أجل الحقوق وإدماجها في بعضها البعض... وكيف يمكن لمجموعة ما أن تنجز معنى أكبر وتمتد لمسافات أبعد في علاقاتها مع معاني الجماعات الأخرى. والاعتماد المتبادل في مجال حقوق الإنسان ينكشف بالكامل في سياسات الحركات، وفي كيفية دعمها لأحدها الأخرى، وأيضاً في تعلمها من أحدها الأخرى، وفي تعميق الإحساس بالمصطلحات... "الحرية" أو "المساواة"... كما تستعملها هذه الحركات.

المحلي والدولي

المبدأ 27: لكل فرد الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، في الدعوة والسعي إلى حماية وتعزيز وإعمال جميع حقوق الإنسان على الصعيدين القطري والدولي، من غير تمييز بسبب الميل الجنسي أو الهوية الجنسية.

سأل الصحفي: "ماذا تفعل المتليات هنا؟" وأضاف:

ما الذي يطلبننه؟ هل يردن أن يضمن إلى ميثاق حقوق الإنسان سلوكهن المنحرف؟... لقد نزعن المصادقية من هذا المؤتمر وشوهن الأغراض الحقيقية من تحرير النساء.²³

وكان يصف مشاركات في مؤتمر المرأة العالمي في نيومكسيكو في عام 1975 والذي تم فيه تشكيل ملتقى دولي للمتليات. حينما كانت فكرة عبور الحدود للدفاع عن حقوق الإنسان جديدة نسبياً، كانت المتليات هناك... والمتليات وذوات التفضيل الجنسي المزدوج دائماً في طليعة الناشطات في مجال حقوق المرأة على المستوى الدولي. وحركات المتليات والمتليين أيضاً، استمرت في السعي للتحالفات العابرة للحدود وفي مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك.

وتحول النشطاء إلى الهيئات الدولية رغم ندرة الموارد اللازمة لبلوغها، وغياب النتائج حين يعودون إلى ديارهم. وفي عام 1995 تحركت النساء في شتى أنحاء العالم دعماً لمؤتمر عن "التوجه الجنسي" في أول وثيقة للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين. وفي آخر ليلة بالاجتماع استمر النقاش والجدل حتى تم إلغاء بعض بنود النقاش. وفي عام 2004 قامت العشرات من جماعات

²³ انظر: Pedro Gringoire in *Excelsior*, July 1, 1975, quoted in Charlotte Bunch and Claudia Hinojosa, "Lesbians Travel the Roads of Feminism Globally," in John D'Emilio, William B. Turner and Urvashi Vaid, eds., *Creating Change: Public Policy, Civil Rights and Sexuality* (New York: St. Martin's, 2000)

المثليين والمثليات الوطنية بحملة من أجل قرار تقدمه البرازيل لهيئة حقوق الإنسان على أساس من حماية التوجه الجنسي. وسحبت البرازيل القرار في آخر لحظة.

وأسياب الإصرار ليست ظاهرة في الممارسة العملية ولا هي مُبررة من هذا المنطلق. فمجرد الانكشاف العلني لا يبرر النفقة والجهد المبذول. وكضمانة فقد عززت المؤسسات الدولية من قضايا التوجه الجنسي والهوية الجنسية. وأرسى الفقه القانوني الدولي مجموعة حقوق أساسية تخص الحق في الخصوصية وعدم التمييز.²⁴ وقد رد الكثير من المقرررين الخاصين الأممين بشكل فعال على إساءات بحق أشخاص من المثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً. إلا أنه باستثناء الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي (وقام كل منهما بوضع معايير مشتركة واضحة لعدم التمييز)، فإن الأطراف السياسية للمؤسسات الدولية أظهرت إرادة ضعيفة في التصدي للإساءات الجسيمة المتصلة بالتوجه الجنسي أو الهوية الجنسية. وفي الأمم المتحدة لم يتصد مجلس حقوق الإنسان ولا مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، للمعوقات اللصيقة بالدول المسيئة تأكيداً على وجود مبادئ واضحة، أو هي قبلت الفقه القانوني كسبيل للتفويض من أجل التحرك. والآن ومع تزايد تعرض مؤسسات حقوق الإنسان الأممية للضغط، فإن حركات حقوق المثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً – ما زالت تنتظر غالبية هذه الجهات أن تعترف بها اعترافاً بسيطاً – مؤهلة جيداً للانضمام إلى عملية ممارسة الضغوط.

وقد بدأت العملية التي أدت لظهور مبادئ يوغياكارتا إثر قرار لم يتم تمريره من قبل اللجنة في عام 2004. واعتقد الخبراء بأنه إذا لم تتمكن مؤسسات الأمم المتحدة من قول ما هو واضح بشأن تطبيق حقوق الإنسان في مجال الجنوسة والنوع الجنسي، فيجب أن يقولوها هم بأنفسهم. وفي الوقت نفسه فهم يعرفون أن الحركات المعنية لن تنضم إلى فريق الضغط. ويستمر التضامن الدولي والمعايير الدولية في كونها أساسية بالنسبة لكيفية رؤية نشطاء حقوق المثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً لحقوقهم.

وأحد الأسباب هو المعارضة المكثفة التي تواجهها حركات عديدة من الحكومات الوطنية... من إصرار على أن الأشخاص من المثليين والمثليات وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً ليست لهم حقوق إنسانية، مقترناً بالقسوة. وشهدت فاني آن إيدي الناشطة المثلية من سيراليون، أمام مفوضية الأمم المتحدة في عام 2004 على أنه "بسبب الحرمان من فكرة وجودنا":

²⁴ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في سلسلة من القرارات المفصلية التي بدأت في الثمانينات، قالت بأن حقوق الخصوصية لا تستقيم مع تجريم السلوك الجنسي المثلي الطوعي، وفيما بعد قامت بسن تدابير حماية ضد التمييز بناء على التوجه الجنسي والهوية الجنسية. لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في قرارها المفصلي في قضية تونين ضد أستراليا في عام 1994 خلصت إلى أن "التوجه الجنسي" يجب أن يُفهم على أنه محمي بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي قرارات متتابعة ضمنمت تداعيات الاستنتاج.

فإننا نعيش في خوف دائم... خوف من الشرطة والمسؤولين في المناصب الرسمية الذين يعتقلوننا ويقومون باحتجازنا... نعيش في خوف من أن تنتكر لنا أسرتنا... نعيش في خوف داخل مجتمعاتنا، التي نخشى فيها المضايقات والعنف الدائم من الجيران ومن الآخرين. وهجماتهم التي سببها الخوف من المثلية لا تعاقبهم السلطات عليها، فتشجعهم أكثر على المعاملة التمييزية والعنيفة بحق المثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً.²⁵

وهذا الحرمان من قبل الحكومات يجعل المجال الدولي هو المكان الوحيد الذي يمكن للنشطاء فيه أن يتم سماعهم. وحين تكرر بعض الحكومات أن المثليين والمثليات وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً ليسوا من البشر، يبدو أن حقوق الإنسان هي إثبات أخير على الإنسانية.

والضغط الدولي يمكن أن يتسبب في قدر كافٍ من النجاح، من التخفيف من الظلم بحق الأفراد مثل كيبريان سي وماريان إم في سجنهما، وللدفع بإلغاء القوانين غير المتسامحة. ويواجه نشطاء الحقوق الجنسية تحدٍ إضافي، ويتمثل في بناء الصلات العالمية التي تعكس التنوع الحقيقي في الهويات التي يدافعون عنها: أي حركة عالمية مرئية عريضة بما يكفي لدحض الافتراء منزوع المصدقية المتمثل في أن حق المرء في جسده وكرامته حريات مستوردة "من الغرب" أو "من الشمال". وفي الوقت نفسه فإن نشطاء حقوق المثليين والمثليات وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً يُرجح أن يظلوا عناصر دولية عالقة بين الأمل واليأس.

خاتمة

قامت نيجيريا الدولة العضو بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في سبتمبر/أيلول 2006، بالسخرية من "مبدأ أن الإعدام جرم جرائم مثل المثلية بين الرجال أو النساء هي عقوبة مفرطة"، وقالت: "ما يُمكن أن يُرى على أنه عقوبة غير متناسبة في جرائم بهذه الجسامه وسلوك بهذه البشاعة، يمكن أن يراه آخرون عقاباً مناسباً وعادلاً".²⁶

²⁵ شهادة فاني أن إيدي في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في: "البند 14، الجلسة 60، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، على: <http://hrw.org/english/docs/2004/10/04/sierra9439.htm> تم قتل إيدي فيما بعد في مكتبها، في ظروف يشوبها الغموض في وقت لاحق من ذلك العام.

²⁶ انظر: "Recognizing Human Rights Violations Based on Sexual Orientation and Gender Identity at the Human Rights Council, Session 2", ARC International (2006); also available on Human Rights Council Website, www.unhcr.ch

وفي ذلك الحين كانت الحكومة النيجيرية تحاول استصدار مشروع قانون قمعي ينص على عقوبات جنائية قاسية بحق أنصار حقوق المثليات والمثليين، أو العرض العلني لـ "علاقات الحب بين أشخاص من الجنس نفسه". إذ يمكن تجريم الإمساك بالأيدي. ولم يصدر مشروع القانون في عام 2007 لكن يمكن أن تتم العودة لمحاولة استصداره فيما بعد.

رفض بالخارج وتمييز في الداخل: يشير هذا إلى التحديات التي تواجه حياة المثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً، وكذلك مبادئ يوغياكارتا. وحيث تواجه الحقوق الأساسية للغاية، بما فيها الحق في الحياة، التهديد بسبب الهوية الجنسية أو التوجه الجنسي، فإن المؤسسة الأساسية المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة لا تفعل إلا القليل. فمجلس حقوق الإنسان تعرض لانتقادات واسعة بسبب قلة تناوله لأزمات إنسانية كبرى مثل قضية دارفور. ومن اختبارات مصداقيته الأخرى هو كيفية استجابته للرقابة على الجنوسة والنوع الجنسي التي تتبدى في العنف اليومي في كل البلدان. إن السكوت عن هذه الانتهاكات اليومية، كما في الانتهاكات الاستثنائية، سوف يقوض من وضعه.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007 رعت كل من الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي هيئة لنظر مبادئ يوغياكارتا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وركز ممثلو هذه البلدان على التزام حكوماتهم بحماية الحقوق الجنسية على المستويين الوطني والدولي. وحضر اللقاء دبلوماسيو أكثر من 20 دولة. وأعلن متحدث رسمي باسم وزارة الخارجية الهولندية أن بلاده تنوي استخدام مبادئ يوغياكارتا كدليل توجيهي بمجال مناهضة التمييز في السياسة الخارجية والمساعدات الخارجية الخاصة بهولندا. ويشير هذا إلى الوعي، وإلى التوسع في العمل، وإلى الحاجة الماسة إلى التحرك. ويقع عبء التحرك على المؤسسات.

إننا نتكلم عن حقوق الإنسان باعتبارها أشياء – وكأنها من ممتلكات البشر – لكنها حقوق غريبة الطابع. مثلاً يعلن الناس أن لديهم الحق في اللحظة التي يُحرمون فيها منه... فهو في هذه اللحظة إذن ليس حقهم. وندرك كم هي هامة الحقوق حين نفقدها فقط. تنتهي حقوق الإنسان كمبادئ وقوانين، لكنها تبدأ كآلام إنسانية وآمال واحتياجات نشعر بها في حيوات يومية لا حصر لها لبشر كثيرين. ومهمة حركات حقوق الإنسان هي تحويل هذه الاحتياجات إلى مطالبات قائمة، ثم إلى معايير تُلزم الأطراف. ومهمتها أيضاً هي تذكير المؤسسات حين تفشل، بأن تعيدها إلى نقطة الاحتياجات، إلى حيث تنبثق المبادئ. ومبادئ يوغياكارتا هي جزء من هذا الجهد المزدوج. فهي تساعدنا على تذكر شهري نوفمبر/تشرين الثاني حين قصر القانون في عمله. تشير إلى الأمام وإلى حيث يجب أن يمضي القانون.

سكوت لونغ هو مدير برنامج المثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً
في هيومن رايتس ووتش.